الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بينكي ..... (ليتوانيا)

المحتويات

انتخاب المكتب

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ٦١ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-54152 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

انتخاب المكتب

١ - **الرئيس:** أشار إلى أنه فيما يتعلق بمهام نواب رئيس اللجنة، اقترحت مجموعة دول أفريقيا ترشيح السيدة هوسين (جنوب أفريقيا)، واقترحت مجموعة دول آسيا ترشيح السيد راستام (ماليزيا)، واقترحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترشيح السيد بيريز (بيرو).

٢ - تم انتخاب السيدة هوسين (جنوب أفريقيا)، والسيد بيريز (بيرو)، والسيد راستام (ماليزيا)، نوابا للرئيس بالتزكية.

٣ - **الرئيس:** قال إن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى اقترحت انتخاب السيدة هيل (نيوزيلندا) في منصب المقرر.

٤ - تم انتخاب السيدة هيل (نيوزيلندا) بالتزكية.

بيان الرئيس

٥ - **الرئيس:** أعرب عن الأمل في أن الدورة، شأنها في ذلك شأن المشاورات غير الرسمية، سوف تُعقد في جو إيجابي وأن الوفود ستحاول التوصل إلى أرضية مشتركة. ويتعهد من ناحيته الحرص على أن تجرى المناقشات بدون عقبات وبكل شفافية، داعيا الوفود إلى أن تحيطه علما بأسئلتها أو بالصعوبات التي تواجهها أو باقتراحاتها.

تنظيم الأعمال (A/64/250 و A/C.3/64/1 و A/C.3/64/L.1 و A/C.3/64/L.1/Add.1)

٦ - **الرئيس:** أشار إلى أن قائمة المسائل المحالة إلى اللجنة الثالثة ترد في الوثيقة A/C.3/64/1. ويوجه نظر الأعضاء إلى التوصيات المتعلقة بمتابعة أعمال اللجنة والواردة في الفرع ثانيا من تقرير المكتب (A/64/250) ويؤكد على ثلاثة توجيهات ترمي إلى الحد من عدد القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة، واختصار القرارات، وتخصيص وقت كافٍ للأمانة العامة من أجل وضع تقديرات للنفقات، وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر فيها.

٧ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة): أعلن عدة تعديلات تم إدخالها على برنامج العمل (A/C.3/64/L.1)، وهي ترقيم جديد لجدول الأعمال (A/C.3/64/1) وتغييرات في قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الثالثة (A/C.3/64/L.1/Add.1). وأوضح أن تقرير مؤتمر استعراض ديربان (A/CONF/211/8) سوف يرد في تقرير للأمين العام سيتم إصداره، وأن مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة (A/64/99) سوف تدرج في البند ١٠٤ من جدول الأعمال، ثم قام بقراءة قائمة أسماء المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، ورؤساء أفرقة العمل المدعوين إلى تقديم تقرير خلال هذه الدورة، وأشار إلى أن الموظفين الرفيعي المستوى في هيئات الأمم المتحدة سوف يتحدثون أمام اللجنة.

٨ - **الرئيس:** أوصى الوفود بأن تحترم بقدر الإمكان الجدول الزمني لبرنامج العمل، وأن تعدّ في أقرب وقت ممكن مشاريع القرارات التي تتطلب مفاوضات مطولة، وأن تحترم بدقة جميع المواعيد النهائية، وأن تُطلع أمانة اللجنة أو عضوا من أعضاء المكتب على عزمها تقديم اقتراحات، ويدعو اللجنة إلى اعتماد هذه التوصيات.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - **الرئيس:** أشار وفقا للممارسة المتبعة إلى أن اللجنة تود دعوة المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء الهيئات المنشأة بموجب

صكوك دولية، أو رؤساء أفرقة العمل إلى تقديم تقاريرهم إلى اللجنة والمشاركة في جلسات الأسئلة والأجوبة.

١١ - تقرر ذلك.

١٢ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة تود اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقتين A/C.64/L.1 و Add.1 بالإضافة إلى الأحكام التي عدلتها الأمانة العامة شفويا، رهنا بإدخال تعديلات محتملة.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

البند ٦١ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (A/64/65 و A/64/180)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (A/64/157 و A/64/158 و A/64/158/Corr.1)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة** (A/64/61-E/2009/3 و A/64/132 و A/64/132/Corr.1 و A/64/134)

(ج) **متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (A/64/127)

١٤ - **السيد شا زوكانغ** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أكد ما للأزمتين المالية والغذائية العالميتين وأزمة الطاقة العالمية وتغير المناخ معا من آثار على التنمية الاجتماعية. والبطالة تتزايد فيتوقع أن يصبح ١٠٠ مليون شخص إضافي تحت عتبة الفقر مقارنة بالتوقعات التي تم إجراؤها قبل الأزمة. ومن الأساسي وضع استراتيجية متكاملة للقضاء على الفقر وإحراز تقدم في مجال التنمية الاجتماعية، والقيام على سبيل الأولوية بتلبية الاحتياجات الحيوية لأكثر الأشخاص فقرا وضعفا من أجل تجنب تفاقم الاستبعاد الاجتماعي والتوترات الاجتماعية.

١٥ - وإذ أشار إلى مجالات العمل المميزة للجنة الثالثة، أكد على أنه ما دام قد انضم إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية عدد متزايد من البلدان، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تضعه موضع التنفيذ الكامل. وتستطيع اللجنة من ناحية أخرى الإسهام في تحسين مصير المعوقين من خلال تشجيع الدول الأعضاء على أن تضع في الاعتبار احتياجاتهم في السياسات والبرامج التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتعاون مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا الصدد على تحديد المؤشرات التي تتلاءم مع حالة كل بلد، مما سيسمح لها بمواصلة تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وأخيرا، تستطيع اللجنة أن تُحصي العقبات التي تحول دون قدرة المسنين على المشاركة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن توضح كيف ترد حقوقهم في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٦ - وأضاف أنه إذا أريد جعل التكامل الاجتماعي حقيقة مستدامة، فيتعين وضع استراتيجيات وطنية تشجع النمو والعدل، بالإضافة إلى وضع نظم متينة توفر الحماية الاجتماعية. وإن الميثاق العالمي الذي يرمي إلى تعزيز العمل اللائق، وإطار معالجة الضعف الذي اعتمدته مجموعة العشرين من أجل تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية هما في هذا الصدد مبادرتان واعدتان. فالحماية الاجتماعية ضرورة حتمية للتنمية وحق أساسي تستطيع اللجنة أن تروج له بالدفاع عن فكرة التغطية الاجتماعية الشاملة. وبالإضافة إلى النظم العامة للحماية الاجتماعية، تقدم التعاونيات أيضا

مساعدة أساسية إلى أكثر المستضعفين، وفي هذا الصدد، الدول الأعضاء مدعوة إلى دعم الاقتراح المتصل بإعلان السنة الدولية للتعاونيات.

١٧ - وأضاف أن العنف ضد النساء والفتيات يستمر بأشكال مختلفة في كل أنحاء العالم، ويعرقل أيضا التنمية. ومن بين العلامات المشجعة ملاحظة تكثيف الأنشطة التي يتم القيام بها في إطار حملة الأمين العام ''الجميع متحدون من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة''. ومع اقتراب الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وموعد دراسة إعلان ومنهاج عمل بيجين المقررة بعد مرور ١٥ سنة، والدراسة الوزارية السنوية التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن جميع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف المعنية، مدعوة إلى اقتراح شراكات ومبادرات جديدة من أجل ترجمة الالتزامات إلى حقيقة واقعة وإحراز تغيير حقيقي في مصير النساء.

١٨ - **السيد غونو** (المدير المؤقت لشعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقارير الأمين العام المقدمة في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال. ويستعرض التقرير عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/64/157) المناقشات التي دارت في الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية حول موضوع التكامل الاجتماعي ذي الأولوية ، ويبحث التقرير أيضا تأثير الأزمات العالمية الحالية على التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي، وهما مجالان كان التقدم المحرز فيهما محدودا. والحكومات ملتزمة باتخاذ تدابير من أجل تحسين البرامج الموضوعة في هذا المجال، نظرا لحالة عدم استقرار أسعار المواد الغذائية والطاقة، واعتماد سياسات اجتماعية مشتركة بين القطاعات تكون متماسكة من أجل الحد مما للأزمة من آثار سلبية على أكثر الناس حرمانا. وفيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يؤكد التقرير قيام وزراء الاتحاد الأفريقي المعنيين بالتنمية الاجتماعية باعتماد سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الأفريقية والحد من أثر الأزمة العالمية على أكثر المجموعات ضعفا. ويخلص التقرير إلى أن هناك ضرورة ملحة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي الذي يعرقل الجهود المبذولة لوضع حد للفقر، ويمنع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي، علما بأن التكامل الاجتماعي يجب أن يشكل أولوية بالنسبة للحكومات، والمجتمع الدولي، وجميع العاملين في مجال التنمية.

١٩ - وأضاف أن التقرير المعنون ''الحالة في العالم لعام ٢٠٠٩: لمحة عامة'' (A/64/158) يركز بصفة خاصة على اتجاهات الفقر على المستويين العالمي والإقليمي خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٥. ويتم فيه الإعراب عن الأسف للتأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر المدقع حتى عام ٢٠١٥، وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، فقد تبين أن الأزمة الاقتصادية والمالية قد تعرض للخطر الإنجازات المتواضعة التي تم تحقيقها خلال السنوات العشر الماضية، فضلا عن احتمالات النمو. وإن آثار سياسات الاقتصاد الكلي، التي تتجه حاليا نحو مرونة متزايدة في سوق العمل ونحو تزايد العمل غير الرسمي، أدت في كثير من الأحيان إلى تفاقم التقلبات. ويؤكد التقرير أهمية السياسات التي تشجع على العمالة والعمل اللائق للجميع بالإضافة إلى برامج لتوفير الحماية الاجتماعية. وإن النهج التقليدي القائم على قوى السوق أصبح موضع شك، وتم رفع توصية إلى السلطات العامة بالتدخل وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية

من أجل إيجاد فرص عمل، والحد من حالات اللامساواة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومن ثم وضع حد للفقر.

٢٠ - ومضى يقول إن التقرير عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/64/132) يبرز أن المزارعين يستطيعون تجميع مواردهم، وتخفيض تكاليفهم في مجال الإنتاج، والاستفادة من فرص أفضل للاتصال بشبكات التمويل العالمية، مما سيسمح لهم بزيادة دخلهم. وتشارك التعاونيات في التجارة المنصفة، التي تضمن وجود أسعار أفضل يستفيد منها صغار المزارعين، بالإضافة إلى الاعتمادات المتبادلة والمصارف التعاونية التي تلعب دورا أساسيا في تحسين الأمن الغذائي وتعزيز النمو على المستوى المحلي، من خلال السماح لعدد من الأسر المعيشية التي تعيش دون عتبة الفقر بالحصول على اعتمادات، ومن خلال توفير خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإن عدة دول أعضاء ومنظمات في مجال الحركة التعاونية تؤيد تنظيم سنة دولية للتعاونيات ترمي إلى زيادة التعريف بها وإبراز دورها في مجال التنمية.

٢١ - وقال إن التقرير عن متابعة احتفال الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة (A/64/134) يبرز تدابير الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال، ويتضمن توصيات لصالح فكرة الشراكة بين منظمات الشباب ومنظمات المسنين بالإضافة إلى البرامج الرامية إلى تشجيع مشاركة جميع الأجيال. ويتعين على الحكومات أن تضع أطرا مؤسسية ترمي إلى تعزيز الأسرة، واتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الأسرة وأفرادها، لا سيما فيما يتعلق بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتكثيف مكافحة الممارسات التمييزية، كل ذلك في إطار السياسات المترابطة.

٢٢ - وأضاف أن التقرير عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/64/127) يعالج بصفة خاصة حقوق المسنين كما هي منصوص عليها في الوثائق المعتمدة على الصعيد الدولي. ويقدم التقرير تحليلا للقدرات الوطنية في هذا المجال وأمثلة عن الممارسات الجيدة، لا سيما في مجال الحماية الاجتماعية، ويتضمن توصيات للحكومات لكي تعمل على تحسين حصول المسنين على المعلومات المتعلقة بحقوقهم، وعلى التأكد من أن جميع السياسات المتصلة بالشيخوخة تشجع على المساواة بين الجنسين، وعلى القيام بدراسة عن انتهاكات حقوق المسنين، فضلا عن التفكير في أفضل الطرق الرامية إلى تحسين المعايير الدولية المتصلة بالمسنين.

٢٣ - وأضاف يقول إن التقرير المعنون ''تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة'' (A/64/180) يقوم بتحليل حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء التقارير الوطنية، ويركز على المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٢٤ - وأخيرا قال إن التقرير المعنون ''تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرز والمعوقات فيما يتعلق برفاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني'' (A/64/61-E/2009/3) يتناول موضوعين لم يتم معالجتهما حتى الآن ويشملان ١١ نقطة ذات أولوية في برنامج العمل العالمي للشباب. ويقترح التقرير أهدافا ترمي إلى تنفيذ البرنامج بشكل مركز وتحديد مؤشرات التقدم المحرز. ويتم التأكيد في التقرير على أهمية الاستثمارات لصالح الشباب، وهي الاستثمارات التي يستفيد منها المجتمع برمته.

٢٥ - **السيد راستام** (ماليزيا): قال إنه من السابق لأوانه تكوين فكرة واضحة عن أثر الأزمة على تحقيق الأهداف المحددة في مجال التنمية الاجتماعية، واستفسر عن التدابير التي تعتزم هيئات الأمم المتحدة أن تتخذها من أجل دعم الجهود

المبذولة على الصعيد الوطني في هذا المجال، وتساءل كيف تعتزم الأمانة العامة تعزيز تماسك الأنشطة التي تضطلع بها مختلف هيئات المنظومة، مع وضع ما لهذه المسائل من طابع مترابط في الاعتبار.

٢٦ - **السيد غونو** (المدير المؤقت لشعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه تم اتخاذ عدة مبادرات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تحسين تماسك الإجراءات المتخذة على صعيد المنظومة بغية دعم الجهود الوطنية، لا سيما الميثاق العالمي للعمالة وبرامج حسين العمالة والعمل اللائق التي تم تنفيذها في إطار العقد الثاني للأمم المتحدة للقضاء على الفقر. وقال إنه يرحب بالتعاون القائم بين جميع الهيئات على أعلى المستويات، ويضيف أنه يتم بذل جهود من أجل تحقيق الانسجام بين الأعمال المضطلع بها في إطار اللجنتين الثانية والثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، والجمعية العامة.

٢٧ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها تود أن تعرف إذا كان هناك اهتمام بما للأزمة من عواقب على التنمية الاجتماعية للشعوب المستعمرة أو الشعوب الواقعة تحت الاحتلال. وتعرب عن أسفها لأنه ما من تقرير عالج هذه المسألة. ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة الشعوب التي تخوض الحروب أو التي تعيش تحت الاحتلال، وأكدت أنه يقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى المنظمة الاهتمام بهذه المشاكل المتداخلة تداخلا كبيرا وذات الأهمية الكبيرة.

٢٨ - **السيد غونو** (المدير المؤقت لشعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أوضح أنه لم يتم بعد التوصل إلى معرفة الطريقة التي يمكن بها معالجة المسألة، وأنه لم يتم تجاهل الحالة الخاصة للشعوب المستعمرة أو الشعوب التي تقع تحت الاحتلال وأن منظومة الأمم المتحدة تتعاون مع مختلف الهيئات من أجل تقييم الوضع. ويقترح إعداد وثيقة غير رسمية حول المسألة إلى لجنة التنمية الاجتماعية.

٢٩ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن شكها وقالت إن وفدها سيعمل على اقتراح حلول لإيرادها في النتائج والتوصيات المقدمة في إطار بند جدول الأعمال قيد النظر من أجل التصدي للصعوبات التي تواجهها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

٣٠ - **السيد حسن** (السودان): قال متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يؤكد الإعلان وبرنامج العمل اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأعرب عن قلقه البالغ بسبب الأزمة العالمية الحالية، التي يمكن أن تعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ أكد أن بلدان الجنوب ليست مسؤولة عن الأزمة الحالية، دعا الأمم المتحدة إلى أن تؤدي دورا فعالا في إصلاح النظام الاقتصادي والمالي. ويتعين على الدول أن تضع نظاما متعدد الأطراف وعالميا، يستند إلى القانون، ويكون منفتحا وغير تمييزي ومنصفا، كما يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تخصص مزيدا من الموارد لمساعدة الدول النامية من أجل مواجهة تحدي الأمن الغذائي.

٣١ - وأضاف أن تعزيز العمالة الكاملة وإيجاد عمل لائق أمر أساسي، وينبغي مواصلة إبراز مساهمة المرأة والشباب والمسنين والمعوقين في الإجراءات المتخذة لمكافحة الفقر ومن أجل التنمية المستدامة. وتعتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تقدم قرارات حول بعض المسائل الهامة من أجل تحسين احترام حقوق المسنين بصفة خاصة. ومن ناحية أخرى، فإن الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة التي سيتم الاحتفال بها في عام ٢٠١٤ ستكون فرصة للحكومات

ولمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتعزيز الأهداف المحددة في هذا الإطار.

٣٢ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تطلب بإلحاح من المجتمع الدولي اعتماد تدابير جديدة من أجل القضاء على العقبات التي تعترض تحقيق حق الشعوب المستعمرة أو الواقعة تحت الاحتلال في تحقيق المصير، ذلك أن هذه العقبات لا تزال تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتنافى مع الكرامة الإنسانية.

٣٣ - وقال إن المجتمع الدولي والحكومات المانحة ينبغي أن تولي اهتماما خاصا باحتياجات البلدان النامية، لا سيما البلدان الخارجة من الصراعات والمناطق الأقاليمية المعرضة للخطر، واحترام التعهدات التي قدمتها في المجال الاجتماعي، نظرا للأزمات الحالية التي تعرقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية.

٣٤ - وقال إنه يرحب بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وتقديم المساعدة التقنية، لا سيما نقل التكنولوجيات. ويؤكد على ضرورة ترجمة الوعود السياسية المقدمة خلال السنوات العشرين الماضية إلى تدابير ملموسة. ويتيح تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فرصة لإيجاد شراكة دولية وإحراز تقدم في مكافحة الفقر والجوع، مما سيسمح بتعزيز الأهداف الأخرى، على أن يوضع في الاعتبار أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف المتصلة بالتنمية الاجتماعية، يجب أن تظل ركنا أساسيا في منظومة الأمم المتحدة. وتعيد مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد تمسكها ببرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٥ - **السيدة بيرسون** (السويد): قالت متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام (كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا) وبلدان تحقيق عملية الاستقرار والانتساب وهي البلدان التي يحتمل أن تكون مرشحة (ألبانيا والجبل الأسود وصربيا) بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا إن الانكماش الاقتصادي العالمي تعمم، وبذلك فإن البلدان ذات الدخل المنخفض والفقراء هم الذين يعانون أكثر من غيرهم، ومن ثم تأتي أهمية فهم أثر ذلك على التنمية الاقتصادية.

٣٦ - وأضافت أن التكامل الاجتماعي يقوم بصفة خاصة على إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية والإعلان المتعلق بالألفية، ويرمي هذا التكامل إلى إنشاء مجتمع صالح للجميع، حيث يستطيع كل واحد أن يمارس بشكل كامل حقوقه ومسؤولياته. وإن إيجاد مجتمع مستقر ينتفي فيه الاستبعاد الاجتماعي يتطلب إرادة سياسية قوية، وآليات لاتخاذ قرارات شفافة، وتدابير مناسبة وحتمية يعلق الاتحاد الأوروبي عليها أهمية كبيرة. وقالت إنها ترحب بالإجراء الذي تقوم به الأمم المتحدة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز التكامل الاجتماعي الذي تقع مسؤوليته على الجميع.

٣٧ - ومضت تقول إن تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر، وهي أكثر الأهداف التي تم تحديدها طموحا، تهددها الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي لا سيما في أفريقيا، ويشاطر الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء فيما أعربت عنه من قلق. وينبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية اقتراحات لاتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز الخروج من الأزمة ذات الكثافة العمالية، وتوجيهات عريضة للنمو المستدام، من أجل تخفيف وقع الأزمة على البلدان النامية. وإن التكامل الاجتماعي هو بصفة خاصة مرادف للعمل اللائق؛ غير أن الأزمة الاقتصادية سببت أزمة في مجال العمالة، وأزمة اجتماعية كما تدل على ذلك الإحصاءات الأخيرة التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وإن أسواق العمل التي تاثرت بالفعل بذلك تأثرا كبيرا، سوف تتحمل العواقب على المدى

الطويل علما بأن الخسائر في العمالة تؤدي إلى إضعاف آليات الحماية الاجتماعية، وزيادة الفقر لا سيما بين المجموعات المستضعفة، المهمشة أصلا.

٣٨ - وأضافت أن الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر يستمدون في كثير من الأحيان دخلهم المتواضع من القطاع غير الرسمي الذي يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في البلدان النامية و ٩٠ في المائة في بعض بلدان أفريقيا وجنوب آسيا، ولا يتمتعون إلا بحماية اجتماعية ضعيفة. وإدراكا منه بالدور الرئيسي للحماية الاجتماعية، دعم مؤتمر العمل الدولي ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الاقتراح الرامي إلى مساعدة البلدان من أجل وضع آلية لتوفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع. وحان الوقت لاتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد.

٣٩ - وإذ وجهت النظر إلى القرار المتصل بالميثاق العالمي للعمالة (انظر A/CONF.241/9) الذي عرضت خطوطه العريضة، أشارت إلى التعهدات التي اتخذتها منظمة العمل الدولية ومكوناتها في إعلان عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بعدالة اجتماعية من أجل عولمة منصفة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الميثاق يمكن أن يشكل أداة قوية لتعجيل وتسهيل الخروج من الأزمة، حيث يصحب نمو العمالة النمو الاقتصادي.

٤٠ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يهتم على سبيل الأولوية بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل ويعمل في الوقت الراهن على إيجاد طريقة للحد من عواقب الأزمة من خلال استراتيجية العشر سنوات من أجل النمو والعمالة، التي سوف يتم اعتمادها السنة القادمة. وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية في الحيلولة دون جعل العاطلين عن العمل ينتهي بهم المطاف إلى الاستبعاد الكامل، وعلى المدى الطويل إلى الاستبعاد من سوق العمل، مما يفترض توسيع فرص العمل وإنشاء وظائف جديدة، علما بأن أفضل طريقة للتخلص من الاستبعاد الاجتماعي والفقر تتمثل في توفير احتمالات حقيقية في هذا المجال.

٤١ - وقالت إن الأشخاص المستضعفين هم الذين في كثير من الأحيان يتأثرون بالأزمات الاقتصادية، وهم آخر الأشخاص الذين تحل مشكلتهم، نتيجة اللامساواة في الحصول على الموارد وإيجاد سبل الرزق. وفي البلدان النامية، يعيش أغلب ذوي الإعاقة، الذين يشكلون ١٠ في المائة تقريبا من سكان العالم، في حالة من الفقر. وإن ضمان التمتع الحقيقي بحقوق متساوية يفترض سهولة التردد على الأماكن، وتوفر وسائل نقل مناسبة، وتكنولوجيات للمعلومات والاتصالات في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، كما تم التأكيد على ذلك في المناقشات التي أدت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن رضاه عن التقدم المحرز حتى الآن، بما أن ما يقرب من ٧٠ دولة صدقت حتى الآن على الاتفاقية. وينبغي من ناحية أخرى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف حياة الأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف من أجل بناء مجتمعات عادلة ومستقرة، ذلك أن الأمر لا يقتصر على التكامل الاجتماعي بل يتجاوزه ليشمل حماية حقوق الإنسان والاستدامة الاقتصادية والبيئية.

٤٢ - ومضت تقول إن شيخوخة السكان دليل على إحراز تقدم هائل في المجال الصحي، ولكن يمكن أن يكون ذلك أيضا مرادفا لصعوبات إذا كانت فئة السكان التي في سن في العمل يجب أن تتحمل عبء عدد متزايد من المسنين. فيجب معاملة فئة المسنين معاملة كريمة وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية لهم، غير أن الأزمة يمكن أن تفرض عليهم العمل بعد بلوغهم سن للتقاعد العادي.

٤٣ - وقالت إن المناقشة الرفيعة المستوى التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تناولت بصورة خاصة الصحة العالمية، وإن الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف القضاء على الفقر، وبالتنمية، والعدالة الاجتماعية. والعلاقة بين الصحة والموارد الاقتصادية واضحة: فمدى قوة الاقتصاد يعتمد على صحة المواطنين.

٤٤ - وأضافت أن عدد الشباب لم يكن كبيرا في أي وقت مضى كما هو كبير الآن، وينبغي الاعتراف بقيمتهم في المجتمع، والحرص على أن يشاركوا على نحو فعال في التنمية، وحماية صحتهم، وضمان اندماجهم في المجتمع، وتوفير فرص متساوية لحصولهم على تعليم ذي نوعية عالية، وإيجاد عمل لائق لهم . وفي أوقات الأزمات، ينبغي تعزيز تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب، وتعزيز إمكانية الوصول إلى أسواق العمل، وضمان ظروف معيشية جيدة للشباب، لا لمجرد نموهم على الصعيد الشخصي بل أيضا لضمان التنمية المستدامة لمجتمعنا.

٤٥ - ومضت تقول إن الشراكات مع المجتمع المدني ومع شراكات اجتماعية أخرى أمر حتمي للتنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية، ومن أجل توفير إمكانيات إلى أكثر المحتاجين لا سيما في أوقات الأزمات. وعند اعتماد تدابير لتخفيف ما للأزمة الاقتصادية من آثار سلبية يتعين تجنب الحلول القصيرة الأجل التي من شأنها أن تؤدي إلى خمول على المدى الطويل أو زيادة حالات اللامساواة. وينبغي للسياسات أن تتسم بالمسؤولية وأن تكون سليمة، وتتطلّع إلى الأمام، وترمي إلى تحقيق مستقبل أفضل، وتميل بصورة خاصة إلى مساعدة أكثر المتأثرين بالأزمة. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد تعلقه الراسخ بالتنمية الاجتماعية العالمية وبالاندماج الاجتماعي.

٤٦ - **السيد نتواغا** (بوتسوانا): قال، متحدثا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إنه يرحب بالانعقاد الأخير لمؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، ويأمل أن مناقشات المؤتمر الذي سينعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ستؤدي إلى نتائج ملموسة. وإن الأزمات المالية والغذائية وتلك المتعلقة بالطاقة، في الوقت الراهن، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على تغير المناخ تتداخل مع المشاكل القائمة المرتبطة بالفقر والتخلف والأمراض، وتؤخر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - وأضاف أنه تم، في الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، دراسة مسألة الاندماج الاجتماعي والتأكيد على الأهمية والحاجة الماسة إلى إشراك جميع أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات. وإذ أشار أيضا إلى المكانة الممنوحة للاندماج الاجتماعي أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أبرز التقدم الهائل الذي تم إحرازه منذ ذلك الوقت، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المهمشة، وذلك بفضل اعتماد خطة العمل الدولية لمدريد للشيخوخة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج العمل العالمي للشباب.

٤٨ - غير أنه لا يزال يتعين حل عدة مشاكل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي إذا أريد تحقيق الأهداف المحددة في مجال التنمية الاجتماعية. ويفترض ذلك إقامة شراكات فعالة مع المجتمع الدولي وتعاون هذا الأخير مع شركاء في مجال التنمية، وذلك بصفة خاصة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية ووسائل تخفيف عبء الديون وإلغائها، للسماح للبلدان النامية بزيادة استثماراتها في القطاع الاجتماعي، ووصولها إلى الأسواق، ومشاركتها في برامج المساعدة التقنية.

٤٩ - وأضاف أن الاندماج الاجتماعي الكامل ضروري من أجل إنشاء مجتمع يقوم على احترام حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، أي مجتمع يشجع التعليم، والتدريب المهني، والأمن الغذائي، وتأمين إمدادات المياه، وحماية البيئة، والعمالة الكاملة، والعمل اللائق للجميع. ويجب التأكيد على العلاقة الصلبة بين القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والاندماج الاجتماعي، والأركان الثلاثة للتنمية المستدامة التي تستهدف الإنسان. وما زالت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي متمسكة بالمبادئ المكرسة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وستواصل العمل على استخدام قدراتها على أفضل وجه ممكن.

٥٠ - **السيد سانت إيمي** (سانت لوسيا): قال، متحدثا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إنه يؤكد على أن التنمية والاندماج الاجتماعي يفترضان تقدير القيمة الجوهرية للشخص وكرامته، ويعيد تأكيد تصميم وفده في هذا المجال.

٥١ - وأضاف أنه إذا كان معظم الأهداف الإنمائية للألفية في سبيل التحقيق في منطقة البحر الكاريبي وغيرها، إلا أن النتائج بعيدة كل البعد عن أن تكون مرضية فيما يتعلق بالهدف الرامي إلى الحد من الفقر المدقع بمقدار النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥. فالأزمة الاقتصادية والمالية مضافا إليها أزمة المناخ تهدد كذلك أمن ووجود الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتخشى الجماعة الكاريبية مما لتغيرات المناخ من آثار مدمرة. ويؤيد وفد سانت لوسيا التحليل الوارد في تقرير متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمعروض في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/64/157) ويؤيد أيضا التوصيات الواردة فيه فيما يتعلق بسياسات الاندماج الاجتماعي، والسياسات الاجتماعية المشتركة بين القطاعات، وخطط الحماية الاجتماعية.

٥٢ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية اعتمدت تدابير لتلبية الاحتياجات على صعيد التنمية الاجتماعية، وكانت الدورة الثلاثين لرؤساء دول الجماعة الكاريبية مكرسة إلى حد كبير للأمن الغذائي وتكثيف التعاون في القطاع الزراعي. وفي إعلان ليليندال الذي اعتمده الرؤساء فيما بعد، اعترفوا بأن هناك حاجة ماسة إلى االاستفادة إلى أقصى حد من الإنتاج الزراعي الإقليمي من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية، والحد من الفقر، وتوليد دخل وإيجاد فرص عمل.

٥٣ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية اعتمدت أيضا برامج كبيرة مشتركة بين القطاعات من أجل تنسيق الجهود الوطنية وحل المشاكل الاجتماعية في مجال تغير المناخ والتعليم والصحة، وتقدر الجماعة كذلك المبادرات الكثيرة التي اتخذها في هذا الصدد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما التحليل المتصل بما للأزمة العالمية من عواقب اقتصادية واجتماعية على دول البحر الكاريبي الشرقية الصغيرة. وتشير الجماعة أيضا إلى أهمية تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب (A/64/61-E/2009/3)، فيما يتعلق بصفة خاصة بالتقدم الذي تم إحرازه بالنسبة لبرنامج العمل العالمي للشباب لعام ٢٠٠٠ وما بعده، وترحب بأنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مطالبة بتعزيزها، لا سيما في المناطق التي تضررت بالفيروس أكثر من غيرها.

٥٤ - وقال إن الجماعة الكاريبية ترحب أيضا بإنشاء شبكة لإيجاد فرص عمل للشباب، وتعلن أنها سوف تنظم قريبا مؤتمرا استثنائيا مكرسا لنتائج وتوصيات لجنة تنمية الشباب التابعة لها. وأنشأت كذلك إطارا لعمل إقليمي، وذلك في جملة أمور من أجل حماية الأطفال، ونمو الأطفال الصغار، وإبقاء الأطفال في المدارس.

٥٥ - وقال إن المسنين ما زالوا مستبعدين من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في الوقت الذي تتسارع فيه شيخوخة السكان. وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لوضع الميثاق الكاريبي المتعلق بالصحة والشيخوخة، ويتزامن ذلك مع السنة الدولية للمسنين، وتشير الجماعة الكاريبية إلى أنها تعمل على أن تتكفل بالمسنين في بيوتهم، وفي مجتمعاتهم، وفي مراكز الاستقبال، وأنها تفضل، في جملة أمور، الأمن الاقتصادي والعمالة وغير ذلك من الأنشطة المنتجة من أجل إيجاد شيخوخة صحية. ووفقا لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، تعتبر الجماعة الكاريبية دعم الأسر شغلها الشاغل عند وضع سياسات اجتماعية ملائمة لمصالح الشباب والمسنين. وقال إن الأسرة تشكل دعما حاسما لهؤلاء الذين يعيشون في فقر مدقع وبؤس، ويجب وضع قوانين وسياسات تسمح لهم بالازدهار كأساس لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

٥٦ - وأضاف أن التقدم الذي تم إحرازه على صعيد التنمية الاجتماعية كان بطيئا وغير متساو، وواجه عقبات نتيجة تجمّع الأزمات. وسوف تواصل الجماعة الكاريبية التعاون على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تعجيل النمو الاجتماعي المستدام بغية تحسين مصير السكان وجعل الالتزامات الجماعية حقيقة واقعة.

٥٧ - **السيدة روفيروزا** (المكسيك): رحبت، متحدثة باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو، بالتقرير عن متابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/64/15)، ذلك أن التقرير عرض المناقشات التي دارت حول الاندماج الاجتماعي. وإن دراسة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر كوبنهاغن ستكون بمثابة مناسبة للتعرف على الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن في إطار ما ورد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي. وإن الالتزام الراسخ المطلوب من الحكومات والمجتمعات يمر بإنشاء نظام اجتماعي ديمقراطي متعدد الإثنيات ومتعدد الثقافات يقوم على إعمال الحقوق الأساسية لكل شخص، بما في ذلك الحق في التنمية في مناخ من التسامح والاحترام والتنوع.

٥٨ - وأضافت أن الاندماج الاجتماعي ليس مجرد مسألة واجب أخلاقي ومسألة تتعلق بالفعالية الاقتصادية، بل أيضا هو تعبير عن عقد تضامني يستهدف في نهاية المطاف ضمان المستوى الإنمائي الضروري لتلبية احتياجات السكان. وفي الوقت الذي يبدأ فيه الشعور بالآثار الضارة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يجب على الدول أن تواصل الحيلولة دون إضعاف المعونة المقدمة للتنمية وبذل كل جهد ممكن لكي لا يتفاقم الجوع والفقر واللامساواة الاجتماعية. وتعمل دول مجموعة ريو على تحقيق هذا الهدف من خلال وضع سياسات متنوعة لتعزيز التنمية الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وتعزيز برامج مكافحة الفقر.

٥٩ - ومضت تقول إن مجموعة ريو تؤيد تنظيم سنة دولية للتعاونيات ترمي إلى توعية الرأي العام بمساهمة هذه التعاونيات في التنمية الاقتصادية. ويستطيع بذلك سكان مجموعة ريو بصفة عامة، وشعوبها الأصلية والجماعات الريفية فيها بصفة خاصة، أن يستفيدوا من إمكانية الحصول على التمويل والأراضي المنتجة، وأساليب الإنتاج القادرة على البقاء، والاستثمارات والمعدات. كما ينبغي تشجيع مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية.

٦٠ - وأضافت أنه ينبغي أيضا دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تولّد جزءا كبيرا من الوظائف داخل المجتمعات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ تدابير

متضافرة على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي من أجل التغلب على الأزمة الغذائية وتخفيف آثارها على أكثر الأشخاص ضعفا، كما ينبغي تعزيز التنمية الريفية والإنتاج الزراعي. وإن مسألة الأمن الغذائي، لا سيما الأزمة الناشئة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية تقلق قلقا شديدا الدول الأعضاء في مجموعة ريو لا سيما فيما يتعلق بعواقبها الاجتماعية وآثارها على القوة الشرائية للعمال.

٦١ - ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدول المتقدمة النمو باتخاذ التدابير اللازمة من أجل فتح باب أسواقها بشكل متزايد أمام صادرات البلدان النامية، ومواصلة تخفيف أعباء الديون بحيث لا يشكل تسديد هذه الديون عقبة أمام التنمية، وتشجيع الآثار المفيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية، وزيادة نقل التكنولوجيا، وتحسين الهيكل المالي الدولي.

٦٢ - وأضافت أن التعاون الدولي، بما في ذلك التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠،٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل أفضل الممارسات، أمر أساسي لتعزيز التنمية والعمالة الكاملة والعدالة.

٦٣ - وقالت إن مجموعة ريو عملت باستمرار من أجل احترام حقوق وكرامة المرأة، والشعوب الأصلية، والشباب، والمسنين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتم في كثير من الأحيان استبعادهم من التنمية الوطنية ويقون ضحايا للتمييز. وإن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إيجاد فرص عمل ومكافحة الفقر يجب أن تضع في الاعتبار المساواة، والاندماج الاجتماعي، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات تمر بالعمالة الكاملة للنساء.

٦٤ - وفيما يتعلق بمسألة حالة الشباب، أعربت عن أسفها لأن الشباب، في كثير من مناطق العالم، محرومون من إمكانية العمل اللائق الذي يسمح لهم بتنمية إمكانياتهم بشكل كامل والمساهمة في مجتمعهم. ويشكل الشباب نسبة مئوية كبيرة من السكان في العالم فيزيد عددهم عن ١،٥ بليون شاب يتراوح عمرهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ويطالبون باتخاذ تدابير بدون تأخير لتلبية احتياجاتهم ولجعلهم يستفيدون من التعليم والتدريب اللازمين لوضع كفاءاتهم ومهاراتهم في خدمة مجتمعهم.

٦٥ - كما أن عمر سكان العالم يتزايد بمعدل متسارع. وفي العالم النامي، سوف تتضاعف ثلاث مرات نسبة السكان الذين يصل سنهم إلى ٦٠ سنة على الأقل، فسيصبح عددهم ٤٧٣ مليون شخص في عام ٢٠٠٩ و ١،٦ بليون شخص في عام ٢٠٥٠، وهو نمو ديمغرافي ينذر في المستقبل بمشاكل إنمائية خطيرة. وتعمل بلدان مجموعة ريو بنشاط على وضع استراتيجيات اجتماعية عالمية لصالح المسنين وترى المجموعة أن المجتمع الدولي يجب أن يولي اهتماما مستمرا بمشكلة شيخوخة السكان، لا سيما من خلال ضمان تعزيز وحماية الأشخاص المسنين، والعمل على تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية على جميع المستويات.

٦٦ - وأضافت أن الطابع المتعدد الأبعاد للفقر يتطلب اعتماد استراتيجيات ملموسة جديدة تكون فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها على الصعيد الوطني، لا سيما تلك الأهداف الإنمائية التي تتطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام بدور دينامي أكبر بالنظر إلى الحالة الراهنة.

٦٧ - **السيدة شينوهارا** (اليابان): قالت إذ إن العالم يعاني من أكبر انكماش اقتصادي عرفه منذ الحرب العالمية الثانية، وإن أكثر السكان ضعفا يعانون من هذا الأمر، يجب تعزيز

التنمية الاجتماعية على صعيد عالمي من أجل بناء مجتمع لا يتم فيه استبعاد أحد. وبسبب الانكماش الاقتصادي والأزمة المالية، سوف تنخفض إلى النصف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ النتائج التي حققتها منذ عشر سنوات البلدان المتقدمة النمو في مكافحة الفقر، ولن تعود العمالة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة إلا بعد أربع أو خمس سنوات بعد حدوث الانتعاش الاقتصادي. وعليه فمن الملح اتخاذ تدابير لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتنفيذ استراتيجيات تلائم انتعاش النمو الاقتصادي بشكل مستدام ووضع أسس الاندماج الاجتماعي.

٦٨ - وأضافت أن اليابان حيث شيخوخة السكان تتسارع، (ستتضاعف نسبة الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة بمقدار الثلث من الآن وحتى عام ٢٠٣٥) يعتزم إدماج المسنين بشكل كامل في أنشطة المجتمع، واعتمدت الحكومة قانونا أساسيا يتخذ تدابير في هذا الصدد.

٦٩ - وتعمل الحكومة اليابانية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، ويرمي بصفة خاصة برنامج العشر سنوات المخصص لهم إلى التخلص من العقبات التي تعترض مشاركتهم الاجتماعية؛ وسوف تعيد الحكومة النظر في هذا البرنامج لجعله ينسجم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وقعها اليابان في عام ٢٠٠٧ ويعتزم التصديق عليها بأسرع وقت.

٧٠ - وأضافت أن اليابان مصمم على وضع حد للأزمة المالية من خلال إنشاء مجتمع يوفر للجميع الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والسكن، وتحقيق هدف زيادة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي الذي لا يمكن بلوغه إلا من خلال اتباع نهج يركز على الإنسان.

٧١ - **السيد سيال** (باكستان): أكد، في معرض إشارته أيضا إلى الأزمة المالية والغذائية وتلك الأزمة المتعلقة بالطاقة على الصعيد العالمي التي ازدادت تفاقما بسبب الكوارث الطبيعية التي تزداد حدة نتيجة تغير المناخ، على أنه إذا كان التقرير عن الحالة في العالم لعام ٢٠٠٩ (A/64/158) يستعرض التقدم الهام المحرز في مجال الحد من الفقر المدقع، إلا أنه لم يتحقق هدف الألفية المتمثل في تخفيض الفقر المدقع بمعدل النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥. وقد عرّضت الأزمات المالية الحالية للخطر التقدم المحرز في السابق، وفي بعض الحالات يمكن أن تقوّض أيضا التقدم المحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وربما يتسم أيضا تخفيف عبء الديون بأهمية أقل. وهكذا يحتمل ألا تقدر قيمة التنمية الاجتماعية في التنمية المستدامة وفي تخفيض الفقر حق قدرها.

٧٢ - وأضاف أن التقرير عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩ (A/2009/73)، يقدر أن زيادة تتراوح بين ٧٦ و ١٠٣ ملايين شخص سيظلون في حالة من الفقر أو سيصبحون فقراء مقارنة بما كانت ستكون عليه حالتهم إذا كان النمو الذي حدث في فترة ما قبل الأزمة قد استمر، الأمر الذي سيعاني منه بصفة خاصة جنوب آسيا وشرق آسيا، حيث يحتمل أن يتأثر ما بين ٥٦ و ٨٠ مليون شخص. ومما يثير الذعر بالنسبة للأهداف الاجتماعية - الاقتصادية هو التفاوت في الدخل الذي يتزايد في كل أنحاء العالم، وبقاء عدد من الفئات الاجتماعية مهمشة ومستبعدة. ولا يزال التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. ويكتسي الاندماج الاجتماعي نفس القدر من الأهمية الذي يكتسيه ركنان آخران من التنمية الاجتماعية وهما القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع. ويرحب الاندماج الاجتماعي بجميع الفئات والأفراد داخل الهياكل السياسية

والثقافية والاقتصادية للمجتمع لكي يستطيعوا المشاركة والإسهام بشكل كامل في تنمية المجتمع، غير أن استمرار الاستبعاد الاجتماعي يعرقل جهود الحد من الفقر ويقضي على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

٧٣ - وأضاف أنه إذا أريد تخفيف آثار الأزمة التي تعاني منها إلى حد كبير باكستان، اتخذ هذا البلد تدابير ملموسة ترمي إلى توسيع قاعدة صادراته وتنويع تبادلاته على الصعيد الإقليمي. وقامت الحكومة بعملية المحافظة على الموارد المتاحة من خلال تخفيض النفقات غير المرتبطة بالتنمية وترتيب أولويات الأنشطة المكرسة لذلك. وبغية زيادة ما هو متوفر من الأغذية، زادت باكستان من الدعم المالي المقدم للقمح من أجل تشجيع المزارعين على زيادة إنتاجهم. كما أن باكستان عملت على تحرير وارداتها من السلع الأساسية، وشرعت في برنامج نقل الأموال لمساعدة الأسر المعيشية التي توجد على رأسها نساء مستضعفات. وإن إطار التنمية على المدى المتوسط للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ يشجع النظام الاقتصادي المستدام من خلال تخفيض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التنمية.

٧٤ - وأضاف أن النساء والأشخاص ذوي الإعاقة يستفيدون من نظام الحصص الاجتماعية في مجال العمالة داخل القطاع العام، ويتم أيضا تشجيع القطاع الخاص لكي يضمن لهم مكانا. وقد تم تشكيل لجنة وطنية تابعة لوزارة الأقليات من أجل الحرص على توفر حماية حقوق هذه الفئات واندماجها الاجتماعي ، كما تم تشكيل لجان لتعزيز الانسجام بين مختلف الطوائف الدينية وتتألف هذه اللجان من رؤساء دينيين بارزين يمثلون الأقليات والأغلبيات المحلية.

٧٥ - وبفضل هذه التدابير الهامة استطاعت باكستان أن تتدارك الحالة الاقتصادية من خلال تكوين احتياطيات هامة من القطع الأجنبي، وتخفيض العجز في الميزانية والعجز التجاري، والسيطرة على التضخم واستعادة المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الخارجية، وإعادة ثقة المستهلكين، الأمر الذي يشكل نجاحا باهرا في الظروف الحالية.

٧٦ - وأضاف أنه بدون التزامات مالية مستدامة، فإن القضاء على الجوع والفقر في العالم سيظل حلما لا يمكن تحقيقه. ولا يتم التصدي للتحدي من خلال التزامات جديدة بل من خلال الوفاء بهذه الالتزامات، وإن تعزيز التعاون الدولي وسيلة من الوسائل التي تسمح بتحقيق ذلك.

٧٧ - **السيد بينيتيز فيرسون** (كوبا):قال إن الالتزامات التي تم تقديمها أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ هي التزامات وهمية بالنسبة لبلدان الجنوب، وأكد، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى، على تضافر آثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي تزيد من حدة الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، وعلى ما لتغير المناخ من آثار ضارة. ولا تزال البلدان الغنية تنصّب نفسها للدفاع المستميت عن المحافظة على النظام الدولي الذي يجعل بلدان الجنوب تعاني من عواقب الأزمة الاقتصادية التي لا تتحمل مسؤوليتها.

٧٨ - وأضاف أن العالم لم يعرف قط في السابق حالات من اللامساواة بمثل هذا العمق. فهذا النظام العالمي الذي لا يُطاق يجعل أكثر من ٢،٥ بليون شخص يعانون من الفقر، ويحرم ١،١ بليون شخص من المياه الصالحة للشرب، ويؤدي إلى وجود ٨٠٠ مليون شخص أميّ، ويحرم أكثر من ١١٥ مليون طفل من إمكانية الالتحاق بالمدارس الابتدائية.

٧٩ - وقال إن العالم يخصص أكثر من ١ ٠٠٠ بليون دولار للنفقات العسكرية، بينما يموت كل سنة ١٠ ملايين طفل من أمراض يمكن تجنبها، وهذه أرقام تبرز التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لعدد كبير من البلدان ذلك أن حتى

جزءا زهيدا من الأموال الهائلة التي تم استخدامها في إنقاذ المصارف لم تذهب لتنمية بلدان الجنوب. فالنظام الدولي الحالي غير عادل ولا يمكن أن يستمر، ويجب إعادة بناء المؤسسات المالية على أسس جديدة.

٨٠ - ومضى يقول إن كوبا منذ عام ١٩٥٩ أجرت تحولات اجتماعية - اقتصادية ساهمت في إنشاء مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي والتضامن، رغم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن، بالإضافة إلى الدمار الذي سببه مرور أعاصير عنيفة، فضلا عن الأزمة العالمية الحالية. وقبل الثورة، كان ٣٠ في المائة من السكان أميين، غير أن اليوم لدى ٨ في المائة من السكان شهادات جامعية، كما أن التعليم والحصول على الرعاية الصحية مجانيان. وإن معدل الوفيات بين الرضع انخفض، بالإضافة إلى ازدياد العمر المتوقع، وهذه مؤشرات تفوق مؤشرات عدد كبير من البلدان المتقدمة. وإن أكثر من ثلثي ميزانية الدولة مخصص لتحسين مستوى التعليم والصحة والأمن والحماية الاجتماعية والثقافة والرياضة والبحث العلمي والتقني.

٨١ - وأضاف أن كوبا تتقاسم مواردها المتواضعة مع بلدان الجنوب في إطار تعاون دولي حقيقي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، وتضع كفاءاتها في مجال الرياضة والصحة والتعليم في خدمة ٩٩ بلدا وأربعة أقاليم فيما وراء البحار. وتنظم أيضا برنامجا من المنح يستفيد منه عشرات الآلاف من الشباب في العالم الثالث، فيتابع أكثر من ٣١ ٠٠٠ طالب من ١١٨ بلدا دراساتهم بصورة مجانية، في مجال الطب في أغلب الأحيان، ولدى كوبا أيضا برنامج لمحو الأمية هنأت اليونسكو عليه كوبا. وبفضل دعم المجتمع الدولي، سوف يتم رفع الحصار غير القانوني المفروض على الشعب الكوبي على نحو أسرع، وعلى هذا الأساس يمكن زيادة تحسين الإنجازات التي تم تحقيقها. فالسخاء والتضامن وحدهما سيسمحان بإنشاء عالم يتساوى فيه الجميع.

٨٢ - **السيدة زانغ دان** (الصين): أكدت على آثار الأزمة الحالية وعلى أنها تعرض للخطر التقدم الذي تم إحرازه في مجال التنمية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وتضاف إلى ذلك مشاكل أخرى مرتبطة بتغيرات المناخ والأوبئة والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، والكوارث الطبيعية. وعليه، يتعين على جميع الحكومات أن تعمل على حل الأزمة المالية والمحافظة على الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

٨٣ - فيجب أولا أن توضع في الاعتبار ضرورات التنمية الاجتماعية في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، وإعداد خطط للانتعاش الاقتصادي، والحد مما للأزمة المالية من أثر على التعليم والصحة والأمن الغذائي من أجل تحسين إمكانيات العمالة وظروف معيشة السكان. كما يجب أن تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات غير المهيكلة للاقتصاد من دعم أكبر. وينبغي أيضا تعزيز حماية الفئات المستضعفة التي تعاني عموما أكثر من غيرها من الأزمة. ويتعين على البلدان اعتماد سياسات تسمح بمواجهة الأزمات على نحو أفضل، ومضاعفة جهودها للحد من الفقر، وزيادة برامج التدريب الموضوعة لها. وأخيرا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، الأمر الذي يجعلها تجد صعوبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على البلدان المتقدمة احترام التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، والوفاء بوعودها المتمثلة في نقل الموارد المالية والتكنولوجية، والامتناع عن اتخاذ تدابير حمائية في مجال التجارة ضد البلدان النامية.

٨٤ - وتمثل هذه السنة الذكرى السنوية الستين لإنشاء جمهورية الصين الشعبية التي سجلت، منذ أن بدأت عملية الإصلاح والانفتاح، تقدما هائلا في مجال التنمية الاجتماعية،

وحققت قبل موعدها الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر والوفيات بين الرضّع، والتعليم، والمساواة بين الجنسين.

٨٥ - وأضافت أن الحكومة الصينة، منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، واصلت العمل على تأمين حماية السكان وتحسين سُبل معيشتهم، وذلك بصفة خاصة من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير القوية التي بدأت تعطي ثمارها.

٨٦ - وقالت إن الحكومة مهتمة أيضا عن كثب بموضوع شيخوخة السكان الصينيين، وتعمل بنشاط من أجل تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. ومن ناحية أخرى، من أجل التغلب على المشاكل المرتبطة بالتصنيع والتحضر في إطار العناية بالمسنين في المناطق الريفية، وضعت الصين نظاما جديدا للتأمينات الاجتماعية. وأخيرا، صدقت رسميا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، متعهدة رسميا لدى المجتمع الدولي بتطبيقها.

٨٧ - وأضافت أن مسألة الشباب تحتل أيضا أولوية بالنسبة للحكومة الصينية التي تعمل على مساعدتهم على إنشاء رابطات تجمعهم، وتحسين أدائهم، ومشاركتهم في الأنشطة المجتمعية لمكافحة جرائم الأحداث، بالإضافة إلى حملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقاوم الحكومة أيضا البطالة بين الشباب، وذلك مثلا عن طريق توظيف أصحاب الشهادات الجامعية على سبيل الأولوية، ومنح التمويل المتناهي الصغر للشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.